

ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء السلط

المحكوم عليه : عبد الله عبد ناصر مجهول محل الإقامة .
الاعلام : رقمه : ٣١ ، تاريخه : ٩٥١/٩/٢٠ ، محل صدوره : محكمة جنايات السلط ، المحكوم به : ٦ دنانير و ٥١٥ فلساً والرسوم .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغك هذا الاخبار الى صندوق الخزينة المبلغ المذكور اعلاه المحكوم به بموجب اعلام الحكم المدين رقمه وتاريخه اعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية التادية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .

ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء السلط

المحكوم عليه : عبد الكريم محمد غانم سائق سيارة مجهول محل الإقامة .
الاعلام : رقمه : ١٦٣٢/٤٢ ، تاريخه : ٩٥٢/٧/٨ ، محل صدوره : محكمة عمان البدائية ، المحكوم به : ٦ دنانير و ٧٥٠ فلساً والرسوم .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغك هذا الاخبار الى صندوق الخزينة المبلغ المذكور اعلاه المحكوم به بموجب اعلام الحكم المدين رقمه وتاريخه اعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية التادية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .

ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء السلط

المحكوم عليه : عبد ابراهيم نجم عوض من الرملة مجهول محل الإقامة .
الاعلام : رقمه : ٢١٢ ، تاريخه : ٩٥١/٢/٩ ، محل صدوره : محكمة صلح جراء السلط ، المحكوم به : ٦٩٠ فلساً فقط .
يجب عليك أن تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغك هذا الاخبار الى صندوق الخزينة المبلغ المذكور اعلاه المحكوم به بموجب اعلام الحكم المدين رقمه وتاريخه اعلاه واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية التادية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك .

الجزيرة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

سنة : الخميس ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ١ كانون الاول سنة ١٩٦٠ م العدد ١٥٢٢

المفهرس

صفحة	
١٣١٣	ظلم رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٠ « نظام مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم »
١٣١٥	ظلم رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٠ « نظام بلدية الشوكة الجنوبية المعدل »
١٣١٦	ظلم رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٠ « نظام بلدية طوباس المعدل »
١٣١٧	ظلم رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٠ « نظام تعاملات بيع المواد الغذائية على البواخر »
١٣١٨	ظلم رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٠ « نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة »
١٣٢٢	زلات اخفاء من الرسوم الجمركية
١٣٢٤	زار رقم (١١) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٣٢٥	ارفاق رقم ٨ لسنة ١٩٦٠
١٣٢٥	صحيح خطأ



هكذا من الأهل

نظام الكهرباء لبلدية طوكرم

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١١/٩ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام مشروع الكهرباء لبلدية طوكرم

رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام مشروع الكهرباء لبلدية طوكرم لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :
تعني كلمة (بلدية) بلدية طوكرم .

وتعني كلمة (المجلس) مجلس بلدية طوكرم .

وتعني كلمة (العداد) الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .

وتعني كلمة (المشترك) أي شخص سجل لدى المجلس كمشارك لاخذ التيار الكهربائي وفقاً لاحكام هذا النظام .

وتعني كلمة (التأمين) المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدماً لضمان دفع رسوم الكهرباء .

المادة ٣ - يتولى المجلس البلدي ادارة مشروع الكهرباء وتوليد وتوزيع القوة الكهربائية في مدينة طوكرم وضواحيها .

المادة ٤ - يترتب على طالب الاشتراك بالكهرباء حالاً يقبل طلبه ان يوقع على العقد المنظم من المجلس والمتضمن للشروط الموضوعية لتوريد الكهرباء اليه وان يدفع جميع الرسوم والتفقات المتعلقة بذلك العقد لكي يسجل كمشارك .

المادة ٥ - يتولى المشترك على نفقته :

أ - اقامة الاجهزة الخصوصية في محله وتركيبها وصيانتها في حالة جيدة وفق الشروط التي تعينها البلدية .

ب - تقديم جميع ما يلزم من ادوات لربط اجهزته الخصوصية بتطوطة البلدية وبحسب ما يقرره المجلس .

المادة ٦ - أ - تقوم البلدية بربط اجهزة كهرباء المشترك بخطوط البلدية على نفقة المشترك وعندئذ تصبح جميع ادوات واسلاك واعمدة هذا الربط خارج العداد ملكاً للبلدية تصرف بها كيفما شامت ولا يحق للمشارك مطالبة البلدية بأي شيء نتيجة لذلك .

ب - في حالة قيام البلدية باجراء أية تمديدات على حسابها أو على حساب المشترك فانها يحق للبلدية اجراء تلك التمديدات وتركيب الاعمدة والروايا والفناجين اللازمة لذلك على المقارنات والاراضي بقصد المصلحة العامة ، شريطة ان لا تتعارض تلك التمديدات مع الانشاءات القائمة أو التي تقام ، دون ان يكون المالكين مسؤولين عن المصاريف أو المعارضة في ذلك .

ج - إذا تعارضت اسلاك موصلة للتيار الكهربائي الى مشترك مع عقار أو أرض شخص آخر مجاور فان المشترك ملزم بتغيير هذه الاسلاك ونقلها الى جهة أخرى وتقديم جميع ما يلزم من اعمدة واسلاك على نفقته الخاصة .
المادة ٧ - لا يحق للمشارك نقل الاشتراك الى أي محل آخر غير المحل الذي تم التعاقد عليه ولا يحق له توسيع الاشتراك بحيث يشمل أي ملك مجاور .

المادة ٨ - لا يجوز لغير بلدية طوكرم توليد وتوزيع القوة الكهربائية ضمن حدود بلدية طوكرم .

المادة ٩ - إذا عجزت البلدية عن تزويد محل ما بالكهرباء يسمح لطالب الاشتراك بان يولد الكهرباء لنفسه الخاصة بموجب الشروط التالية :

أ - ان لا يقيم أي مولد قبل الحصول على موافقة المجلس البلدي والشروط التي يراها المجلس .

ب - ان لا يزود غيره بالتيار الكهربائي على أي وجه كان .

ج - ان يعتمد بازالة المولد عندما يتلقى اشارة من المجلس بان القوة الكهربائية أصبحت متوفرة لدى البلدية وبالمستطاع تزويد محله بها بمقتضى احكام هذا النظام أو لاية أسباب أخرى معقولة يراها المجلس ضرورية وإذا تقاعس عن تنفيذ طلب المجلس خلال المدة المضرورة فللمجلس الحق بازالته على نفقة صاحبه وتحصل التفقات بالكيفية التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ١٠ - يبين المجلس في قرار يتخذته تفرقة الكهرباء ومبلغ التأمين ورسوم الاشتراك وغير ذلك من النفقات ويجوز له تغيير هذه التفرقة والرسوم والمبالغ وتعديلها من وقت إلى آخر .

المادة ١١ - يجوز للمجلس ان يعفي من رسوم الكهرباء اعفاء كلياً أو جزئياً ما يختاره من أماكن العبادة والمؤسسات الخيرية .

المادة ١٢ - حساب رسوم الكهرباء :

أ - تعين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركبه بموافقة البلدية وبحساب الكيلوات .
ب - إذا اتفق المجلس بان في عداد الكهرباء خلافاً أو بأنه مكسور أو معطوب أو أنه لا يسجل الكميات الصحيحة للكهرباء المستهلكة أو إذا قطع التيار الكهربائي لسبب وقوع عيب في العداد فان المبالغ المستحقة عن استهلاك الكهرباء على المشترك تقدر وفق ما يراه المجلس ويكون قراره بهذا الشأن قطعياً ونافذاً .

ج - يصدر المجلس خلال فترات لا تقل عن شهر قائمة بالحساب تبين المبلغ المستحق على المشترك عن استهلاك الكهرباء في محله بموجب قيد العداد أو عملاً بالفقرة (ب) من هذه المادة ، ويجب على المشترك ان يسدد المبلغ المستحق عليه خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

د - يحق للبلدية تركيب عدادات مراقبة للمشاركين من وقت لآخر ويعتبر تسجيل تلك العدادات صحيحاً وقطعياً .

هـ - تحصل المبالغ التي تستحق بموجب هذا النظام كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٣ - يجوز لأي موظف مفوض من المجلس ان يدخل أي عقار لفحص اجهزة الكهرباء أو لقطع التيار الكهربائي أو اعادته أو لقراءة العداد ، وذلك في أي وقت بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة الخامسة مساءً ، وكل شخص يعترض أو يعيق الموظف المفوض عن القيام بواجبه يعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ١٤ - يحق للمجلس أو لرئيسه ان يأمر بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك في الاحوال التالية :

أ - إذا تأخر المشترك عن دفع رسم الكهرباء المستحق عليه لمدة اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

ب - إذا أجرى أي تغيير في جهاز الانارة بدون ان يحصل على موافقة المجلس .

ج - إذا عارض موظف البلدية المختص في تأدية واجباته .

د - إذا تأخر أو امتنع عن تطبيق أية مادة من مواد عقد الاشتراك .

هـ - إذا تبين لموظف البلدية المختص ان أي تغيير أو عيب قد وقع بعداد الكهرباء أو اجهزة الكهرباء الأخرى .

هكذا من الأصل

المادة ١٥ - البلدية غير مسؤولة بأي وجه من الوجوه عن أي ضرر أو خسارة أو أضرار قد ينشأ أو ينتج للأشخاص أو الأرواح أو الأملاك أو المقتنيات مهما كان نوعها عن توريد الكهرباء أو استعمالها ، أو من جراء انقطاع أو توقف التيار الكهربائي في الخطوط أو الآلات أو لأي سبب آخر .

المادة ١٦ - أن كل قائمة حساب أو مذكرة طلب أو إشعار أو إخطار أو أي مستند من المستندات التي يقضي هذا النظام بموجب تسليمها للمشارك يعتبر أنه قد بلغ إليه تسليمًا كافياً إذا أرسل بالبريد العادي أو سلم إلى المحل الذي يتناول فيه عمله أو إلى محل إقامته أو الصق على باب محل العمل أو السكن .

المادة ١٧ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير عن كل مخالفة يرتكبها وغرامة إضافية قدرها ديناران عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

المادة ١٨ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

١٩٦٠/١١/١٠

أخبرين بطلال

وزير المالية	وزير الداخلية	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
هاشم الجبوري	فلاح المداحه	محمد الامين الشقيطي	بهجت التلهوني
وزير المواصلات والانشاء والتعمير	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة	
انور الشاشي	وصلي ميرزا	جميل التوتوني	
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير الدفاع	وزير العدلية
رفيق الحسيني	يعقوب معمر	عاسف الفايز	محمد علي الجمبري

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٦ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام بلدية الشونة الجنوبية المعدل

رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الشونة الجنوبية المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقترأ مع النظام رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي .

المادة ٢ - يلغى الفصل الحادي والعشرون والمادة ٦٢ من النظام الأصلي ويعاد ترقيم الفصول والمواد التي تلي الفصل والمادة المذكورة على هذا الأساس .

١٩٦٠/١١/١٧

أخبرين بطلال

وزير المالية	وزير الداخلية	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
هاشم الجبوري	فلاح المداحه	محمد الامين الشقيطي	بهجت التلهوني
وزير المواصلات والانشاء والتعمير	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة	
انور الشاشي	(٠٠٠)	جميل التوتوني	
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير العدلية	
رفيق الحسيني	يعقوب معمر	محمد علي الجمبري	

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٦ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام بلدية طوباس المعدل

رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية طوباس المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقترأ مع نظام بلدية طوباس رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي ك نظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٤ - أ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة المترشح رسم قبان قدره خمسة بالمئة (٥ ٪) من ثمن البيع عن المواد التالية عند بيعها في الاسواق العامة بالجملة :

الحضار على اختلاف انواعها ، الفواكه على اختلاف انواعها ، الثمار المجففة ، الحوز ، البطيخ ، الملح ، الكلس ، الحطب ، القمح ، الحنظل ، قصب السكر ، الصوف وشعر الماعز ، السماد الكيماوي ، الكبريت الكيماوي ، جسور الخشب والحديد .

هكذا من الأصل

ب- ويستوفي وفقاً للشروط المبينة في الفقرة (أ) عن المواد التالية :

- ١ - السمسم والجبوب على اختلاف أنواعها ، الطحين الجبن واحد بالمئة (١ %) .
- ٢ - الاسمنت ، اثنين بالمئة (٢ %) .

١٩٦٠/١١/١٧

أحمد بن طلال

وزير المالية	وزير الداخلية	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
هاشم الجبوسي	فلاح المداحه	محمد الامين الشنيطي	يهجت التلهوي
وزير المواصلات والانشاء والتعمير	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية	وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة	
انور الشاشي	(٠٠٠)	جميل التوتوي	
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير العدلية	
رفيق الحسيني	بطوب مصر	محمد علي الجبوري	

قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظامين التاليين :

- ١ - نظام تعاطي بيع المواد الغذائية على البواخر لسنة ١٩٦٠ .
- ٢ - نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة لسنة ١٩٦٠ .

نظام تعاطي بيع المواد الغذائية على البواخر

رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

١ - يسمى هذا النظام (نظام تعاطي بيع المواد الغذائية على البواخر لسنة ١٩٦٠) وينعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى بيع المواد الغذائية وغيرها من المواد الا بعد حصوله على رخصة بذلك من دائرة ميناء العقبة ، ويكون الأشخاص الذين يتعاملون مع البواخر دون رخصة عرضة للمقاضاة .

٢ - يتم الطلبات للحصول على الرخصة لدائرة ميناء العقبة لمرحلتها على الهيئة الاستشارية للموافقة

١ - تعطى الرخصة لمن تتوفر فيه الشروط التالية :

أ - ان يكون حاصلاً على رخصة مهن .

ب - ان يكون حاصلاً على شهادة حسن السلوك والأخلاق .

ج - يفضل من يكون ذا معرفة بلغة اجنبية .

٢ - يحدد عدد الموثنين بأربعة وللهيئة الاستشارية الحق بسحب رخصة أي مومن دون بيان الاسباب .

٣ - لا يجوز لأي مومن الصعود الى الباخرة الا بعد موافقة مدير الميناء الذي له ان يطلب قائمة الاسعار ويحددها وان يعرض الراد على طيب الميناء اذا رأى ذلك ضرورياً .

٤ - يحدد الرسم السنوي للرخصة بـ ١٨ ديناراً تدفع لدائرة ميناء العقبة على الشكل التالي :

أ - اذا اعطيت الرخصة خلال النصف الاول من السنة المالية يدفع الرسم كاملاً :

ب - اذا اعطيت الرخصة في النصف الثاني من السنة المالية يدفع نصف الرسم . على ان يمتد انتهاء مفعولها في الحادي والثلاثين من شهر آذار .

نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة

رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

الادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام رسوم الرصيف والتخزين على البضائع لسنة ١٩٦٠) ويعمل به بعد مرور عشرة ايام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الادة ٢ - تستوفى الرسوم عن البضائع المقررة والمحملة من ارسفة الميناء من او الى العوامات والسفن والبضائع المخزونة في المستودعات والساحات المكشوفة .

الادة ٣ - تبدأ مدة الاعفاء من رسوم التخزين للبضائع المستوردة المنصوص عنها في المادة (٥) من هذا النظام اعتباراً من وصول كامل الارشالية الى الرصيف .

الادة ٤ - تستوفى رسوم الرصيف والتخزين وفقاً للجدول الملحق بهذا النظام وحسبما تكون الرسوم على اساس الوزن يعتبر الوزن القائم ويعتبر رسم كسور المائة كيلو غرام كلمائة كيلو غرام .

هكذا من الأصل

المادة ٥ - تحدد مدة الاعفاء من رسوم التخزين كما يلي :

- أ - سبعة أيام عن البضائع المستوردة والمصدرة والمخزنة داخل مستودعات الميناء .
- ب - عشرة أيام عن البضائع المستوردة والمصدرة والمخزنة في ساحات الميناء المكشوفة .
- ج - عن كل يوم من الأيام (١٥) التي تلي مدة الاعفاء وفقاً للرسوم المبينة في الجدول المشار إليه في المادة (١) .
- د - عن كل يوم خلال الشهر الأول الذي يلي (ال ١٥) يوماً الأول يستوفى الرسم المبين في البند (ج) مضافاً إليه (٥٠٪) .
- هـ - عن كل يوم بعد انقضاء الشهر الأول المذكور في البند (د) تضاعف رسوم التخزين المذكورة في البند (ج) .

المادة ٦ - يخفّض ٥٠ ٪ من رسوم التخزين والرسيف عن البضائع المارة بالترانزيت .

المادة ٧ - حيثما تكون وحدة الاستيفاء هي الطن يكون الحد الأدنى على الإرسالية الواحدة للرسم نصف طن .

المادة ٨ - يستوفى (١٠٠) فلس رسوم تخزين يضاف إليها (٥٠) فلساً رسوم رسيف عن كل طن من الإرسالية الواحدة المستوردة من المحرقات المفرقة مباشرة إلى مستودعات البترول .

المادة ٩ - يجوز أن تعفى من رسوم التخزين والرسيف البضائع المستوردة مباشرة باسم الدوائر الرسمية عن غير طريق التمهيدين بناء على تسبب وزير المواصلات (دائرة ميناء العقبة) وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٠ - تعفى أو تخفّض رسوم التخزين المتحققة على البضائع لأسباب خارجة عن إرادة أصحابها كتأخير وصول السفينة أو انقطاع المواصلات على الطرق البرية أو ازدحام مواصلات الخطوط الحديدية وأية ظروف قاهرة أخرى وذلك بناء على تسبب مدير عام دائرة ميناء العقبة وموافقة الوزير .

المادة ١١ - لا يجوز في مطلق الأحوال أن تتجاوز رسوم التخزين ٥٠ ٪ من القيمة المثبتة للبضاعة من قبل السلطات الجمركية .

المادة ١٢ - تسقط المبالغ المستوفاة زيادة أو خطأ بالرسوم لأصحابها مباشرة بناء على تسبب المحاسب العام وموافقة المدير العام .

المادة ١٣ - يخفّض (٧٠ ٪) من رسوم الرسيف عن البضائع المنزلة على أرصفة الميناء لتسهيل تنزيل البضائع المستوردة للاردن شريطة أن يباد تخميلها على نفس الباخرة التي أفرغت منها قبل إقلاعها وفي حالة عدم تخميلها على الباخرة تقبها تستوفى عنها الرسوم المذكورة في المادة (٦) .

المادة ١٤ - تعفى من رسوم الرسيف :

أ - الأمتعة الشخصية التي ترافق المسافرين .

ب - الأسماك الطازجة .

ج - الماء والمؤن والوقود المدة لتزويد السفن .

د - الطرود البريدية .

المادة ١٥ - يلغى أي نظام سابق يتناقض برسوم الرسيف أو التخزين في ميناء العقبة إلى المدة التي يتمارضن وإحكام هذا النظام .

جدول ملحق لنظام رسوم الرسيف والتخزين على البضائع في ميناء العقبة

نوع البضائع	وحدة الاستيفاء	رسوم الرسيف		التخزين داخل المستودعات		التخزين خارج المستودعات	
		وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر
الحيوانات الحية	الرأس	١٥	١٠	٢٠	١٥	١٥	١٠
الطيور والدواجن	الرأس	٢٥	٢٠	٣٠	٢٥	٢٠	١٥
التم والماعز وما شابهها	الرأس	٦٠	٥٠	٥٠	٤٠	٤٠	٣٠
البغال والجمال والحمير والأبقار والخيول	الرأس	٢٠٠	١٥٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٠	١٥
البضائع الموضوعة ضمن أكياس	الطن	٢٠٠	١٥٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٠	١٥
المجنور ، القش ، الكلال ، القشور ، النخالة ، الكبة	الطن	٣٠٠	٢٥٠	٣٥٠	٣٠٠	٣٠	٢٥
البصل ، الثوم ، البقول المجففة ، الحبوب ، الدقيق ، السميد ، النشا ، الملح ، البرغل ، البذور الزيتية ، الأسمدة والسكر	الطن	٣٥٠	٣٠٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٥	٣٠
الرز ، البين ، الهارات ، الخنسة ، أنواع اللوزيات ، الصنوبر	الطن	٣٥٠	٣٠٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٥	٣٠
الحديد والمعادن والمواد المشابهة	الطن	٣٥٠	٣٠٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٥	٣٠
القضبان والأنابيب والصفائح والأسلاك والفاسون سواء أكانت فرطاً أو غير فرط والمسامير والمجارف والمعاول وسبائك القصدير والأسلاك الشائكة والخردوات الحديدية	الطن	٣٥٠	٣٠٠	٤٠٠	٣٥٠	٣٥	٣٠
القرميد والبلاط والواح الرخام والفحم الحجري والكلس والجبس والأسمنت والحجر الاسفاني	الطن	٢٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٠	١٥
الخشب والخيزران	الطن	٥٠٠	٤٥٠	٥٥٠	٤٥٠	٤٠	٣٥
الخشب على اختلاف أنواعه ، جذوع الأشجار ، الأعمدة ، الفحم الحطبي ، قشر التلييس ، الحصر ، وجميع مصنوعات الخيزران	الطن	٥٠٠	٤٥٠	٥٥٠	٤٥٠	٤٠	٣٥
جميع المواد المعبأة في صناديق أو علب أو براميل سواء أكانت للأكل أو لأغراض أخرى كالسمن النباتي والزيت النباتية والسردين واللحوم المعلبة والحليب ومعجون البندورة والألبان ومفتقاتها والبيض والسمل	الطن	٥٠٠	٤٥٠	٥٥٠	٤٥٠	٤٠	٣٥

هكذا من الأصل

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
نوع البضائع	وحدة الاستيفاء	رسوم الرصيف	التأمين داخل المستودعات	التأمين خارج المستودعات	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد
والمشروبات الروحية والمواد الكيميائية والأدوية والأسلاك الكهربائية والمحروقات والصابون والغراء والشموع والأصباغ والأدوية الزراعية والبلاستيك ومصنوعات المطاط غير المطاطات، والآلات	طن	٦٠٠	٥٠٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٥				
الاشتماء بأنواعها، الخشب، الألبسة المستعملة ضمن بالات أو صناديق، القطن، الصوف، الشعر	طن	٦٥٠	٦٠٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠				
التبغ والتبغ ضمن بالات، الورق والقرطاسية والأدوات المكتبية والمصابير والأجهزة العلمية والآلات الموسيقية والآلات الطب والمقاييس الدقيقة وأدوات المختبرات والنقود الفضية والمعدنية وجميع أنواع الساعات	طن	٧٠٠	٦٥٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠				
الأسلحة والذخائر على اختلاف أنواعها	طن	٩٠٠	٨٠٠	١٥٠	١٢٠	١٠٠	٨٠				
المواد المتفجرة والسرية اللهب السيارات، الجرارات، التراكاتورات، القاطرات، المداحل والرافعات وما شابهها حتى ١٠٠٠ كيلو غرام	الواحدة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	٨٠	١٢٠	١٠٠				
من ١٠٠١ - ١٥٠٠ كيلو غرام	الواحدة	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠	١٢٠	١٠٠	٨٠				
من ١٥٠١ - ٢٠٠٠ كيلو غرام	الواحدة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠	١٨٠	١٤٠	١٢٠				
من ٢٠٠١ - ٣٠٠٠ كيلو غرام	الواحدة	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٨٠				
من ٣٠٠١ فما فوق	الواحدة	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠				
الآلات والأجهزة الأخرى كالمراجل والمكابس، آلات الزراعة والطباعة والمصنوعات والمولدات والدراجات النارية والمادية	طن	٦٠٠	٥٠٠	٤٠	٣٠	٢٠	٢٥				
الآلات الحقيقية، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة والمصنوعات منها، النقود الذهبية والنقود الفضية البضائع الأخرى غير المذكورة في مكان آخر	الكيلو	٢٠٠٠	١٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠				
	طن	٧٠٠	٦٠٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٥				

يذكر مجلس الوزراء الموافقة على القرارات التي وضعها صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكلها التالي :

قرارات إعفاء

الأدوية بالصلاحيات المخولة البنا بموجب المادة ١٠٤ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا وضع الإعفاءات الواردة تالياً :

١- يعفى من الرسوم الجمركية ما تستورده شركات صنع الدخان والتبغ المحلية من التبغ أو التبغ الأجنبي بقصد الصنع وإعادة التصدير ضمن الشروط والتخفيزات التي تفرضها وزارة المالية/الجمارك .

ب- تلغى قرارات الإعفاء التي نشرت في أعداد الجريدة الرسمية المينة أرقامها وتواريخها تالياً :

١- الملحق رقم ١ للعدد ١١٥٧ تاريخ ٩٥٣/٩/٢٣

٢- الملحق رقم ١ للعدد ١٣٥١ تاريخ ٩٥٧/١٠/٢٦

٢- ١- تعفى من الرسوم الجمركية الخيوط النسيجية التي تستورد خصيصاً لصناعة النسيج والمجسكات من قبل مصانع النسيج مباشرة أو عن طريق بوند خاص أو عام على أن تحدد الخيوط المشمولة بهذا الإعفاء من قبل وزارة المالية/الجمارك وأن تخضع للشروط والتخفيزات التي تقررها .

ب- يلغى قرار الإعفاء المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١٣٧٤ من الجريدة الرسمية تاريخ ٩٥٨/٣/٢٥ .

٢- ٢- تعفى من الرسوم الجمركية المواد المدرجة أدناه التي تستورد من قبل معامل الرخام والمرمر مباشرة أو عن طريق بوند خاص أو عام على أن تحدد الكميات من قبل وزارة المالية/الجمارك وتضمن الشروط والتخفيزات التي تقررها :

١- أحجار جلي

٢- ستوك

٣- أوكسيد أكروليك

٤- حجر خفان

٥- بودرة تلميع

٦- بودرة كاربوراندنم خام

٧- الآلات والعدد الخاصة بالإنتاج في المصنع أو في موقع الحجر .

ب- يلغى قرار الإعفاء المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١٤٠١ تاريخ ٩٥٨/١١/١٠ من الجريدة الرسمية .

٤- ١- تعفى من الرسوم الجمركية كميات الخشب والورق والمواد الكيميائية اللازمة لصناعة الكبريت المستوردة من قبل المصانع مباشرة أو المحولة إليها عن طريق بوند خاص أو عام ضمن الشروط والتخفيزات التي تقررها وزارة المالية/الجمارك .

ب- يلغى قرار الإعفاء المنشور في العدد ١٤٣٨ تاريخ ٩٥٩/٨/٣٠ .

٥- ١- تعفى من الرسوم الجمركية المحركات والأدوات واللوازم التي تستوردها البلديات لاستعمالها في مشاريع الكهرباء وإنارة الشوارع مباشرة أو عن طريق بوند خاص أو عام ضمن الكميات والقيود التي تفرضها وزارة المالية/الجمارك .

هكذا من الأصل

ب- تلتى قرارات الاعفاء المنشورة في اعداد الجريدة الرسمية المينة ارقامها وتواريخها تالياً :

- ١ - الملحق رقم ١ للعدد ١١٣٢ تاريخ ١٩٥٣/٢/٨
- ٢ - الملحق رقم ١ للعدد ١٢٥٩ تاريخ ١٩٥٦/٢/٨
- ٣ - الملحق رقم ١ للعدد ١٣٣٤ تاريخ ١٩٥٧/٦/٨
- ٤ - الملحق رقم ١ للعدد ١٣٤٢ تاريخ ١٩٥٧/٨/٨
- ٥ - الملحق رقم ١ للعدد ١٦٤٦ تاريخ ١٩٥٧/٩/٨

٦ - أ - تعفى من الرسوم الجمركية المستشفيات الوطنية الخصوصية (التي ليست تكمة لبيانات خصوصية) والمعترف بها بقرار من وزارة الصحة مما تستورد من الادوية والعلاجات واللوازم الطبية المنحصرة باعمال المستشفى بالكميات التي تقررها لها وزارة الصحة ضمن القيود والشروط التي تفرعها وزارة المالية / الجمارك .
ب- يلغى قرار الاعفاء المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١١٧٧ تاريخ ١٩٥٤/٤/٨ .

٧ - أ - تعفى من الرسوم الجمركية مواد الوقود والزيوت التي تزود بها الطائرات الاجنبية في المطارات الاردنية شرط المعاملة بالمثل .

ب- تلتى قرارات الاعفاء التي نشرت في اعداد الجريدة الرسمية المينة ارقامها وتواريخها تالياً :

- ١ - العدد ٩٥٣ تاريخ ١٩٤٨/٧/١٧
- ٢ - العدد ٩٥٤ تاريخ ١٩٤٨/٨/١
- ٣ - ملحق رقم ٢ للعدد ١١٤٤ تاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣
- ٤ - الملحق رقم ١ للعدد ١٣٤٦ تاريخ ١٩٥٧/٩/٨

٨ - أ - تعفى من الرسوم الجمركية ما تستورده لجنة اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة بالذات او بواسطة المتعهد او ما يحول اليها او له عن طريق بوندد خاص او عام من المهمات واللوازم الخاصة باغراض التمهيد المقنود فيما بين اللجنة والمتعهد واية تعديلات او ملاحق تطرأ عليه وذلك ضمن القيود التي تفرعها وزارة المالية / الجمارك .

ب- يلغى قرار الاعفاء المنشور في الملحق رقم ٢ للعدد ١٤٠٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٨/١٢/٣١ .

٩ - أ - تعفى من الرسوم الجمركية بطاقات المعايدة المرسلة الى الملكية بقصد تكريسها من قبل الهيئات الدينية في الاراضي المقدسة واعادتها ضمن القيود والتحفظات التي تقررها وزارة المالية / الجمارك .

ب- يلغى قرار الاعفاء المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١٤١٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٩/٤/١٢ .

١٠ - أ - تعفى من الرسوم الجمركية جميع اللوازم والتجهيزات والمعدات التي تستوردها القوات الصديقة الموجودة في الاردن او تحول اليها عن طريق بوندد خاص او عام .

ب- يلغى قرار الاعفاء المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١٤٠٠ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٠ .

ثانياً : يعمل بهذه القرارات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وبعد موافقة مجلس الوزراء المالي عليها .

وزير المالية : هاشم الميوسي
رئيس المجلس : وليق الحسيني

قرار رقم (١١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بإدلى طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠ / ١ / ٣٠ رقم ١٩٢٠ / ٤٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير أحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من نظام التموين والمراقبة وتحديد الأسعار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ بالعدد ١٨٩ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ويان ما إذا كان تحديد أجور نقل الركاب والبضائع في المركبات المبردة من اختصاص وزير الاقتصاد أم من اختصاص لجنة السير المركزية ووزير الداخلية .
وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ ١٩٦٠ / ١ / ٢٨ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :
١ - ان الفقرة (ب) من نظام التموين والمراقبة وتحديد الأسعار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن (لوزير الاقتصاد ان يحدد بقرارات تصدر عنه - أسعار مبيع المنتجات والمواد بالجملة ونصف الجملة والفرق وكذلك بدل الخدمات المختلفة لأجور نقل الركاب والبضائع ... الخ)

٢ - ان الفقرة (أ) من المادة ١٨٩ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن للجنة السير المركزية بموافقة وزير الداخلية أن تصدر تعليمات لاية غاية من الغايات التالية التي من جعلتها تعيين تعريف أجور السفر والنقل في المركبات العمومية على الطرق .

٣ - ان الفقرة (ب) من هذه المادة أناطت بلجان السير الفرعية بطلب من لجنة السير المركزية إصدار تعليمات بنس الموضوع ضمن مناطق البلديات التابعة لها .

٤ - حيث ان نظام التموين والمراقبة وتحديد الأسعار المشار اليه قد وضع بمقتضى البند السادس من الفقرة (أ) من المادة ١٨٩ من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

٥ - حيث أن حق اصدار أنظمة بمقتضى هذا البند ينحصر في المواضيع المذكورة فيه وهي (الاتجار والتصدير والاستيراد والاتاج والصنع بما في ذلك تحديد الحد الاعلى للأسعار التي يجوز بيع مواد معينة بموجبها ومنسج التعامل بأي من هذه المواد وتقييد التعامل بها أو نقلها من مكان إلى آخر أو إخفائها أو إتلافها) .

٦ - حيث أن تحديد أجور نقل الركاب والبضائع في المركبات العمومية على الطرق لا يدخل ضمن المواضيع المشار اليها في المادة الثانية من نظام التموين والمراقبة وتحديد الأسعار متعلقاً بصلاحيات وزير الاقتصاد .

٧ - نعيد هذه الاجور لا يعتبر نافذ المفعول لعدم جواز وضع نظام بهذا الشأن بالاستناد الى قانون الدفاع .
لهذا فان النص الواجب التطبيق فيما يتعلق بتحديد تلك الأجور هو نص المادة ١٨٩ من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ الذي حصر حق التحديد بالسلطات المذكورة في البندين (أ) و (ب) منها .

فما تقرر في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ١٩٦٠ / ١٠ / ٣٠

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
رئيس محكمة التمييز
علي مسبار

عضو
عضو محكمة التمييز
موسى الساكت

عضو
عضو محكمة التمييز
لباس الطوري

عضو
المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
شكري المهدي

عضو
مندوب وزارة الاقتصاد
عمور الظاهر

هكذا من الأصل